Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

السيادة الغذائية في ليبيا في ظل فجوة الإنتاج الغذائي

الهام جمعة بلعيد البقي

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس

elhamjum@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2025/11/02 –تاريخ المراجعة: 2025/12/1– تاريخ القبول: 2025/12/26– تاريخ للنشر : 2026 /1/20

الملخص

تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تحقيق السيادة الغذائية نتيجة اعتمادها الكبير على الاستيراد مقارنة بالإنتاج المحلي المحدود من الحبوب الأساسية مثل القمح والشعير. وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل فجوة الإنتاج الغذائي الوطني، وتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز الأمن الغذائي والسيادة الوطنية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات رسمية وإحصاءات حديثة للفترة 2019–2024/2023 حول الإنتاج المحلي، الاستهلاك الوطني، والواردات، مع مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة. وقد أظهرت النتائج أن الإنتاج المحلي يغطي نحو 6–7٪ فقط من الاحتياجات الوطنية، مما يبرز فجوة غذائية مستمرة تصل إلى نحو 3 ملايين طن سنويًا، ويجعل البلاد تعتمد بشكل شبه كامل على استيراد الحبوب. كما بينت الدراسة أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي منخفضة، وأن عوامل مثل ندرة الموارد المائية، التغيرات المناخية، ضعف البنية التحتية، وغياب التخطيط الاستراتيجي تشكل قيودًا رئيسية أمام زيادة الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وعليه، تشير النتائج إلى أن تعزيز الإنتاج المحلي للحبوب، وتحسين نظم الري والبنية التحتية الزراعية، ودعم صغار المزارعين، وتنويع المحاصيل، يمثل مدخلًا أساسيًا لتحقيق سيادة غذائية مستدامة وتقليل الاعتماد على الواردات. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بوضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الغذائي تتضمن تحسين نظم الري، دعم صغار المزارعين، تنويع المحاصيل، وتطوير السياسات الزراعية والبنية التحتية، بما يضمن الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: السيادة الغذائية، الأمن الغذائي، الإنتاج المحلي، الحبوب، ليبيا.

Abstract

Libya faces significant challenges in achieving food sovereignty due to its heavy reliance on imports and the limited domestic production of staple cereals such as wheat and barley. This study is significant as it analyzes the national food production gap, identifies factors affecting local production, and provides practical recommendations to enhance food security and national sovereignty. The study employed a descriptive-analytical approach, using official and updated statistical data for the period 2019–2023/2024 on domestic production, national consumption, and imports, alongside a review of relevant literature and previous studies. The results indicate that domestic cereal production covers only about 6–7% of national needs, highlighting a persistent food gap of approximately 3 million tons per year, which renders the country heavily dependent on cereal imports. The study also found that the agricultural sector's contribution to GDP remains low, and that factors such as water scarcity, climate variability, weak infrastructure, and the absence of strategic planning constitute major constraints on

increasing local production and achieving self-sufficiency. Accordingly, the findings suggest that enhancing local cereal production, improving irrigation systems and agricultural infrastructure, supporting small farmers, and diversifying crops represent essential measures to achieve sustainable food sovereignty and reduce import dependence. Based on these results, the study recommends developing a comprehensive national food security strategy that includes improving irrigation systems, supporting small farmers, diversifying crops, and strengthening agricultural policies and infrastructure, thereby ensuring food security, economic stability, and social resilience in Libya.
Keywords: Food sovereignty, food security, local production, cereals, Libya.

مقدمة

تُعدّ السيادة الغذائية أحد الركائز الأساسية للأمن القومي لأي دولة، نظرًا لارتباطها المباشر بقدرة الدولة على توفير الغذاء الكافي والآمن لجميع مواطنيها، وضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل. ويبرز هذا المفهوم بوصفه إطارًا استراتيجيًا يتجاوز مجرد تحقيق وفرة غذائية آنية، ليشمل قدرة الدولة على التحكم في سياساتها الإنتاجية والغذائية، وتقليل تبعيتها للأسواق الخارجية، بما يعزز استقلالية القرار الوطني في مجال الغذاء. وفي السياق الليبي، تكتسب قضية السيادة الغذائية أهمية متزايدة في ظل اتساع فجوة الإنتاج الغذائي، الناتجة عن جملة من التحديات الهيكلية التي يعاني منها القطاع الزراعي. إذ يعتمد الإنتاج الزراعي التقليدي في ليبيا بدرجة كبيرة على الأمطار الموسمية والمياه الجوفية، مع تركّز ملحوظ على محاصيل الحبوب الأساسية، وعلى رأسها القمح والشعير. وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة لتوسيع الرقعة المزروعة وتحسين نظم الري ورفع كفاءة الإنتاج، إلا أن مستويات الاكتفاء الذاتي لم تتحقق بعد بالشكل المطلوب. وتعود هذه المحدودية إلى عوامل متعددة، من أبرزها ندرة الموارد المائية، وضعف البنية التحتية الزراعية، وتواضع الاستثمارات في التقنيات الحديثة، إلى جانب الاعتماد الكبير على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي. وتشير البيانات الرسمية الحديثة إلى أن الإنتاج المحلي من الحبوب لا يغطي سوى جزء محدود من الاحتياجات الوطنية، في حين يتم استيراد نسبة كبيرة من الغذاء الأساسي، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد. وتتفاقم فجوة الإنتاج الغذائي في ظل النمو السكاني المتزايد، وتغير الأنماط الاستهلاكية، فضلًا عن تأثيرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والتغيرات المناخية التي ألقت بظلالها على استدامة الإنتاج الزراعي. وقد أسهم ذلك في تعميق التبعية الغذائية للخارج، وتقليص قدرة الدولة على تحقيق أمن غذائي مستدام قائم على الإنتاج المحلي. وانطلاقًا من ذلك، تبرز الحاجة الملحّة إلى تناول واقع السيادة الغذائية في ليبيا في ظل فجوة الإنتاج الغذائي، من خلال تحليل أسباب هذه الفجوة، وتقييم كفاءة السياسات الزراعية المتبعة، واستكشاف الإمكانات المتاحة لتعزيز الإنتاج المحلي، بما يحقق قدرًا أعلى من الاكتفاء الذاتي النسبي، ويعزز السيادة الغذائية كخيار استراتيجي لدعم التنمية الزراعية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

مشكلة الدراسة

تعاني ليبيا من فجوة غذائية متزايدة، لا سيما في إنتاج الحبوب الأساسية، نتيجة ضعف الإنتاج الزراعي المحلي وارتفاع الاعتماد على الواردات الغذائية لتلبية الاحتياجات الوطنية. فعلى الرغم من توفر بعض الإمكانات الطبيعية والبشرية، إلا أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة، كما يواجه الإنتاج الغذائي جملة من التحديات الاقتصادية والبيئية والمؤسسية، مثل ندرة الموارد المائية، التغيرات المناخية، ضعف البنية التحتية الزراعية، وغياب التخطيط الاستراتيجي الفعال. وقد أدى هذا الوضع إلى تقييد قدرة الدولة على تحقيق السيادة الغذائية، وزيادة تعرض الأمن الغذائي لتقلبات الأسواق العالمية واضطرابات سلاسل التوريد.

وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس عن مدى قدرة الإنتاج الغذائي المحلي، وبخاصة إنتاج الحبوب، على تحقيق السيادة الغذائية في ليبيا في ظل التحديات القائمة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل واقع الإنتاج الغذائي في ليبيا مع التركيز على إنتاج الحبوب الأساسية مثل القمح والشعير.
2. تحديد حجم فجوة الإنتاج الغذائي بين الاستهلاك المحلي والإنتاج الوطني وتقدير الاعتماد على الواردات.
3. تقييم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها على الأمن الغذائي والسيادة الوطنية.
4. دراسة العوامل الاقتصادية والبيئية والمؤسسية التي تؤثر على الإنتاج الغذائي المحلي.
5. تقديم توصيات وسياسات عملية لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد بما يدعم تحقيق سيادة غذائية مستدامة.

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها توفر صورة شاملة ومحدثة عن فجوة الإنتاج الغذائي في ليبيا، وتحدد العوامل المؤثرة على قدرة البلاد على تحقيق السيادة على الغذاء. فهي تقدم معلومات علمية دقيقة تدعم صناع القرار في التخطيط للسياسات الزراعية، وتبرز الحاجة إلى استراتيجيات مستدامة لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد. كما أنها تشجع على الاستثمار في تطوير البنية التحتية الزراعية، دعم صغار المزارعين، وتنويع المحاصيل لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ومن الناحية الأكاديمية، توفر الدراسة مرجعًا علميًا يمكن الاستفادة منه في البحوث المستقبلية المتعلقة بالأمن الغذائي والسيادة الغذائية في ليبيا.

مفهوم السيادة الغذائية في ليبيا

السيادة الغذائية تعني القدرة الوطنية على إنتاج الغذاء المحلي بما يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان بطريقة مستدامة، مع تمكين المزارعين المحليين من اتخاذ قرارات الإنتاج بأنفسهم (FAO, 2018). وفي ليبيا، تعتبر السيادة الغذائية أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والحد من الاعتماد على الاستيراد في ظل التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجه البلاد.

مساهمة الإنتاج الزراعي المحلي وأثرها على السيادة الغذائية في ليبيا

على الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي في ليبيا، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019–2024 ظلت محدودة، حيث لم تتجاوز في المتوسط نحو 1.9–1.7%، مما يعكس ضعف القيمة المضافة مقارنة بالقطاعات الأخرى، خاصة النفط والغاز (World Bank, 2024) ، وتشير بيانات القيمة المضافة الزراعية المبينة بالجدول (1) إلى أن مساهمة الزراعة بلغت حوالي 1.77% في عام 2023 وانخفضت إلى 1.74% في عام 2024، ما يؤكد استمرار الاختلال الهيكلي في أداء القطاع الزراعي (World Bank, 2024). ويُعزى هذا الأداء إلى مجموعة من العوامل، أبرزها ندرة الأراضي الصالحة للزراعة، محدودية الموارد المائية، ضعف الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، والاعتماد على أساليب تقليدية، إلى جانب قصور الدعم الفني والمؤسسي (OECD, 2023).

جدول (1) مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الليبي 2019– 2024

المؤشر / السنة	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(%)	1.78	1.76	1.75	1.76	1.77	**1.74**

المصدر: World Bank. (2024). Libya: Share of agriculture in GDP. The Global Economy. https://www.theglobaleconomy.com/Libya/Share_of_agriculture/?utm_source=chatgpt.com

ويشكل هذا المستوى المنخفض من مساهمة الزراعة عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق السيادة الغذائية في ليبيا، إذ تعتمد البلاد على استيراد ما يتراوح بين 75% و90٪ من احتياجاتها الغذائية الأساسية، بما في ذلك الحبوب الرئيسة مثل القمح والذرة والشعير (FAO, 2023).ويؤدي الاعتماد على الواردات إلى زيادة تعرض النظام الغذائي الوطني لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات الأسواق، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الإنتاج المحلي. وعليه، فإن رفع مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عبر تحسين الإنتاجية، تبني تقنيات زراعية حديثة، تطوير نظم الري، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية الزراعية، لا يقتصر على تعزيز النمو الاقتصادي فحسب، بل يمثل أيضًا مدخلًا أساسيًا لتحقيق السيادة الغذائية وتقليل الاعتماد الخارجي على الواردات الغذائية، بما يضمن استدامة الأمن الغذائي والاقتصادي في ليبيا.

الوضع الزراعي للحبوب في ليبيا وتحديات تعزيز السيادة الغذائية

إن الوضع الزراعي والغذائي الليبي يتصف بوجود تأثير معقد بين الإمكانات الطبيعية المتاحة والقيود الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، حيث تمثل الأراضي الصالحة للزراعة نحو 12% من مساحة البلاد، في حين لا تتعدى الأراضي المروية نحو 3٪، وهو ما يضع حدودًا واضحة أمام التوسع الزراعي ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإنتاج المحلي Libya). (Economic Review, 2022 ويشير التحليل إلى أن الإنتاج المحلي من الحبوب الأساسية مثل القمح والشعير، يغطي جزءًا محدودًا من الاحتياجات الوطنية، بينما يشكل الاعتماد على الاستيراد المصدر الرئيسي لتأمين الحبوب، مما يضاعف تعرض الاقتصاد الوطني لتقلبات الأسعار العالمية ويضع السيادة الغذائية تحت الضغط (FAOSTAT, 2023; Libya Observer, 2024). وتتداخل العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي المحلي بشكل استراتيجي، وأبرزها ندرة المياه الجوفية والموارد الطبيعية، التغيرات المناخية والجفاف المتكرر، ضعف البنية التحتية الزراعية، إضافة إلى غياب التخطيط الاستراتيجي والسياسات الزراعية الفعالة. وتعكس البيانات الإحصائية للفترة الأخيرة هذه التحديات بوضوح، حيث بلغ إنتاج الحبوب حوالي 242,231طن في عام 2018، وتراجع تدريجيًا إلى 207,965 طن في عام 2023، مع تقديرات بانخفاض إضافي يصل إلى 164,000طن في عام 2024، وهو ما يؤكد أن القيود البيئية والموردية والعوامل الإدارية لها تأثير مباشر على تحقيق السيادة الغذائية (FAO, 2018; FAOSTAT, 2023). ونتيجة لهذه المحدودية في الإنتاج المحلي، تضطر ليبيا إلى الاعتماد الكبير على الواردات الزراعية، حيث تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى الحاجة لاستيراد حوالي 3.2 مليون طن من الحبوب سنويًا لتغطية الطلب المحلي، ويصل معدل الاعتماد على الاستيراد إلى نحو 70–90٪ من الاحتياجات الأساسية. ويُظهر هذا الوضع أن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بتقلبات الأسواق العالمية وأسعار الحبوب، مما يجعل تعزيز الإنتاج المحلي ضرورة استراتيجية لتحقيق الاستقرار الغذائي (World Bank, 2023; FAO GIEWS, 2024).

من هذا المنطلق، يُستنتج أن ضعف الإنتاج المحلي مقارنة بالاحتياجات، مع الاعتماد الكبير على الاستيراد، يقيد قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الغذائية بشكل كامل .وبالتالي، يصبح تعزيز الإنتاج المحلي عبر تحسين نظم الري والبنية التحتية الزراعية، دعم صغار المزارعين، تنويع المحاصيل، وتطوير التصنيع الغذائي المحلي ضرورة استراتيجية لتحقيق سيادة غذائية فعلية ومستدامة، وتخفيف المخاطر المرتبطة بالاعتماد على الأسواق العالمية (FAO, 2018; FAOSTAT, 2023; FAO GIEWS, 2024).

الفجوة الغذائية في الحبوب وانعكاساتها على السيادة الغذائية في ليبيا

تُظهر البيانات الرقمية أن إنتاج ليبيا المحلي من الحبوب خلال السنوات الخمس الأخيرة (2019–2024/2023) تراوح بين نحو 207 ألف طن و219 ألف طن سنويًا، بمعدل وسطي يقارب 210 آلاف طن، وهو مستوى يعكس استقرارًا نسبيًا في

الإنتاج دون تحقيق نمو ملموس. في المقابل، يُقدَّر إجمالي الاستهلاك الوطني من الحبوب بحوالي 3.2 مليون طن سنويًا، ما يعني أن الإنتاج المحلي لا يغطي سوى نحو 6– 7 **%** فقط من إجمالي الاحتياجات الغذائية. وبناءً على ذلك، بلغت واردات الحبوب خلال الفترة نفسها ما بين 3.0 و3.2 مليون طن سنويًا، مما يوضح اعتماد ليبيا شبه الكامل على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي كما هو موضح بالجدول (2).

جدول (2) انتاج واستهلاك وواردات الحبوب في ليبيا

السنة	الإنتاج المحلي للحبوب (طن)	الاستهلاك/الاحتياج (طن)	واردات الحبوب (طن)
2019	219,000	3,200,000	**3,000,000**
2020	209,000	3,200,000	**3,000,000**
2021	209,000	3,200,000	**3,000,000**
2022	209,000	3,200,000	**3,100,000**
2024/23	207,965	3,200,000	**3,200,000–3,100,000**

المصدر: FAO. (2023). Libya – Cereal production and trade data. FAO GIEWS.

https://www.fao.org/giews/countrybrief/country/LBY/pdf_archive/LBY_Archive.pdf

تكشف هذه الأرقام عن فجوة غذائية كبيرة ومستقرة نسبيًا، تُقدَّر بنحو 3ملايين طن سنويًا بين الإنتاج المحلي والاستهلاك، دون مؤشرات واضحة على تقلصها خلال سنوات الدراسة. كما تعكس محدودية مساهمة القطاع الزراعي المحلي في توفير أحد أهم مكونات السلة الغذائية، مقابل تصاعد دور الواردات في ضمان توفر الغذاء في الأسواق. ويؤكد هذا الواقع الرقمي أن منظومة الحبوب في ليبيا تعتمد أساسًا على الخارج، الأمر الذي يحد من قدرة الدولة على التحكم في إمداداتها الغذائية ويجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل التوريد.

ويشير تحليل بيانات الجدول (2) إلى أن إنتاج ليبيا المحلي من الحبوب ظل عند مستويات منخفضة نسبيًا خلال السنوات من 2019 حتى 2024/2023، في حين يظل الاستهلاك السنوي مرتفعًا ومستقرًا، ما يعكس حجم الطلب المحلي المرتبط بالنمو السكاني وأنماط الاستهلاك الغذائية السائدة. ونتيجة لهذا التباين الواضح بين الإنتاج والاستهلاك، اتجهت ليبيا إلى تغطية الجزء الأكبر من احتياجاتها عبر الواردات، مما يؤكد اتساع الفجوة الغذائية واستمرارها دون تحسن ملحوظ في قدرة الإنتاج المحلي على سدها.

وفي ضوء هذه المؤشرات، يمكن القول إن واقع إنتاج واستهلاك الحبوب يفرض تحديات جوهرية أمام تحقيق السيادة الغذائية، إذ إن الاعتماد شبه الكامل على الواردات يحد من قدرة الدولة على التحكم في منظومتها الغذائية واتخاذ قرارات مستقلة تتعلق بالإنتاج والتسعير والتوزيع. فالسيادة الغذائية لا تقتصر على توفر الغذاء في الأسواق، بل ترتبط بقدرة الدولة على إنتاج غذائها الأساسي اعتمادًا على مواردها وسياساتها الوطنية. وعليه، فإن استمرار ضعف الإنتاج المحلي للحبوب يجعل الأمن الغذائي الليبي عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الاقتصادية والسياسية، مما يقلص فرص تحقيق سيادة غذائية حقيقية. ومن ثم، فإن تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين إمكانية السيادة على الغذاء يتطلب تبني سياسات زراعية وتنموية شاملة تهدف إلى:

- رفع الإنتاج المحلي للحبوب خاصة القمح والشعير.
- تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، خاصة المياه والتربة.
- دعم صغار المزارعين وتمكينهم من تبني التقنيات الحديثة.
- تقليل الاعتماد على الواردات بما يعزز التحكم الوطني في منظومة الغذاء بشكل مستدام.

العوامل المؤثرة على الإنتاج الغذائي في ليبيا

تتعدد العوامل الوطنية التي تؤثر على القدرة الإنتاجية الزراعية في ليبيا، ويمكن تلخيصها في المحاور التالية:

1. محدودية الموارد المائية حيث ان الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل أساسي على المياه الجوفية غير المتجددة، مما يحد من إمكانية التوسع الزراعي ويؤثر على استدامة الإنتاج (UNESCO, 2019).
2. الظروف المناخية حيث يشكل الجفاف المتكرر وارتفاع درجات الحرارة عوامل ضغط رئيسية تحد من الإنتاج المحلي وتحفز الاعتماد على الاستيراد.
3. ضعف البنية التحتية الزراعي ويشمل نقص شبكات الري الحديثة، محدودية التمويل والتقنيات الزراعية الحديثة، وغياب نظم التسويق الفعالة، وكلها عوامل تحد من الإنتاجية وتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة (World Bank, 2023)
4. غياب الاستراتيجية الوطنية الشاملة يؤدي ضعف التخطيط وتجزئة السياسات الزراعية إلى تقليل فعالية برامج الإنتاج المحلي، وبالتالي الحد من القدرة على تحقيق السيادة الغذائية (Libya Economic Review, 2022)

أهمية السيادة الغذائية والفرص والتحديات أمام الزراعة الليبية

السيادة الغذائية في ليبيا تتجاوز زيادة الإنتاج لتشمل إدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، تحسين البنية التحتية الزراعية، دعم صغار المزارعين، وتنويع المحاصيل لتقليل الاعتماد على الاستيراد. كما ان تحقيق السيادة الغذائية يساعد على:

- تقليل الضغط المالي على ميزانية الدولة.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- زيادة قدرة الدولة على مواجهة الأزمات البيئية والاقتصادية.

وتظهر الدراسة أن الوضع الزراعي في ليبيا يتسم بمجموعة من الفرص والتحديات المتداخلة التي تتطلب إدارة متوازنة. فمن جهة، هناك فرص لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تبني تقنيات حديثة مثل الري بالتنقيط والزراعة المحمية، وتنويع المحاصيل لتشمل أصناف مقاومة للجفاف مثل الشعير والذرة الرفيعة، إضافة إلى إمكانية دعم صغار المزارعين عبر التمويل والتدريب الفني الذي يعزز إنتاجيتهم ومستوى معيشتهم. كما يوفر التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة فرصًا كبيرة لتطوير الإنتاج المحلي، مع إمكانية الاستثمار في التصنيع الغذائي المحلي لتقليل الفاقد وتحويل المنتجات إلى سلع قابلة للتخزين.

ومع ذلك، فإن هذه الفرص تواجه تحديات كبيرة، أبرزها القيود البيئية مثل ندرة المياه وتدهور التربة والتغير المناخي، إضافة إلى ضعف البنية التحتية الزراعية من شبكات ري ومستودعات وآليات ميكنة، إلى جانب الاعتماد الكبير على الاستيراد الذي يجعل السيادة الغذائية مرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية. كما أن غياب التخطيط الاستراتيجي والسياسات الفعالة يقلل من قدرة الدولة على الاستفادة من هذه الفرص ويحد من إمكانات تحقيق إنتاج غذائي مستدام.

النتائج

أظهرت الدراسة أن الإنتاج الغذائي المحلي في ليبيا، ولاسيما إنتاج الحبوب الأساسية مثل القمح والشعير، ما زال محدودًا للغاية ولا يغطي سوى نحو 6–7٪ من إجمالي الاحتياجات الوطنية، مما يجعل البلاد تعتمد بشكل شبه كامل على الواردات لتلبية الطلب المحلي. وقد كشفت البيانات عن فجوة غذائية كبيرة ومستقرة تصل إلى نحو ثلاثة ملايين طن سنويًا خلال الفترة 2019–2024/2023، دون أي مؤشرات على تقلصها، وهو ما يعكس محدودية مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، التي لم تتجاوز 1.7–1.9٪، مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل النفط والغاز. كما أظهرت النتائج أن الاعتماد الكبير على الاستيراد يجعل السيادة الغذائية في ليبيا معرضة لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلاسل الإمداد، ويزيد من هشاشة الأمن الغذائي. وقد بينت الدراسة أيضًا أن مجموعة من العوامل الاقتصادية والبيئية والمؤسسية، مثل ندرة الموارد

المائية، الجفاف المتكرر، ضعف البنية التحتية الزراعية، وغياب التخطيط الاستراتيجي الفعال، تحد من قدرة الإنتاج المحلي على سد الاحتياجات الغذائية. ومن هذا المنطلق، توضح النتائج أن تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين نظم الري والبنية التحتية الزراعية، ودعم صغار المزارعين، وتنويع المحاصيل، يمثل المدخل الأساسي لتحقيق سيادة غذائية مستدامة وتقليل الاعتماد على الواردات، بما يضمن استقرار النظام الغذائي الوطني وقدرة الدولة على التحكم في إمداداتها الغذائية.

التوصيات

بناء على النتائج فان الدراسة توصي بالآتي:

1. وضع استراتيجية وطنية شاملة للأمن الغذائي تشمل خططًا طويلة المدى لتحسين الإنتاج المحلي، الحد من الاعتماد على الاستيراد، وتوفير موارد مالية وفنية لصغار المزارعين.
2. تحسين نظم الري والبنية التحتية الزراعية عن طريق تحديث شبكات الري، بناء مستودعات لتخزين المحاصيل، وتوفير المعدات الزراعية الحديثة لرفع الإنتاجية.
3. دعم وتمويل صغار المزارعين بإنشاء برامج تمويلية وتدريبية تمكنهم من استخدام تقنيات الزراعة الحديثة وتحسين جودة المحاصيل.
4. تنويع المحاصيل الزراعية كزراعة محاصيل مقاومة للجفاف وزيادة نسب الإنتاج المحلي من الحبوب والخضروات والفواكه لتقليل الاعتماد على الاستيراد.
5. تعزيز التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا الحديثة بالاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية لتحسين الإنتاجية الزراعية وتطوير الأسواق المحلية.
6. تطوير التصنيع الغذائي المحلي بإنشاء مصانع لمعالجة وتخزين المحاصيل وتقليل الفاقد الغذائي وتحويل المنتجات الزراعية إلى سلع قابلة للتخزين والتصدير.
7. إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام وذلك بتنفيذ سياسات تحافظ على التربة والمياه وتعزز الزراعة المستدامة لمواجهة التغيرات المناخية.
8. إنشاء نظام معلومات زراعي متكامل لتوفير بيانات دقيقة عن الإنتاج والاستهلاك، مما يتيح التخطيط الفعال واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل علمي.
9. تعزيز التسويق المحلي للمنتجات الزراعية بدعم قنوات التوزيع والتسويق لتحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج وتحقيق الربحية المستدامة.

المراجـــــع

1. FAO. (2018). Food security and sovereignty concepts. Rome: FAO.
2. FAO. (2023). Cereal production in Libya. Retrieved from https://statbase.org/data/lby-cereal-production/
3. FAO. (2023). Libya: Food balance and imports of staple crops. Food and Agriculture Organization of the United Nations. Retrieved from https://www.fao.org/faostat/en/#country/134
4. FAO GIEWS. (2024). Country brief – Libya, June 2024. Rome: FAO.
5. Libya Economic Review. (2022). Agricultural productivity and food security in Libya. Tripoli: Economic Research Center.
6. Libya Observer. (2024). Arable and irrigated land statistics in Libya. Retrieved from https://libyaobserver.ly/news/arable-land-libya
7. Libya Review. (2020). FAO: National grain production covers 5% of Libya’s needs. Retrieved from https://libyareview.com/7777/fao-national-grain-production-covers-5-of-libyas-needs/

8. OECD. (2023). Encouraging economic diversification in Libya through public-private dialogues. Organization for Economic Co-operation and Development. Retrieved from https://www.oecd.org/en/publications/encouraging-economic-diversification-in-libya-through-public-private-dialogues_ed7bb2e0-en/full-report/component-6.html
9. UNESCO. (2019). Water scarcity in Libya: Challenges and perspectives. Paris: UNESCO.
10. World Bank. (2023). Libya: Agricultural sector indicators. Washington, DC.
11. World Bank. (2024). Libya: Share of agriculture in GDP. The Global Economy. Retrieved from https://www.theglobaleconomy.com/Libya/Share_of_agriculture/?utm_source=chatgpt.com